جعل الجنس الحصة علة للفصل والالكان الجنس مستلزما
للفصل من جهة ان الحصة على جعلها علة تكون سابقة
ولا تحقق لها الا في طبيعة الجنس فيكون الجنس علة
ايضا مستلزما للفصل وردبات الفصل عنده علة فاعلية
فتكون ناقصة فلا استلزام لتوقفه على المادية وغيرها
وذهب الامام الى ان الفصل ليس علة في الجنس يعني
الحصة وسر الخلاف ان فصل النوع لا يكون جنسا له على الاول
لما يلزم عليه من كون المعلول علة وبالعكس ومن تقدم
الشئ على ما تقدم عليه ويكون على الثاني ومن ثم زعم ان
الناطق بالنسبة الى الحيوان فصل الانسان والحيوان جنس
وبالنسبة للملك بالعكس وان الفصل الواحد لا يقارن
جنسين في نوعين والا لزم تخلف المعلول عن علة ضرورة
عدم حصة كل نوع في النوع الاخر مع تحقق الفصل الذي
هو علة تامة في كل من النوعين بخلافها في نوع واحد كالناطق
مقارن للحيوان والجسم والجوهر في الانسان هذا على الاول
واما الامام فذهب الى ما ذكر من الحكم والتفصيل ايضا لكنه
علل بان الفصل لكونه تمام المميز لا يكون الا واحدا هذا ويرد
على الاول ان التخلف والتوارد انما يمتنعان في العلة التامة
لا الناقصة وما تقدم عن الشيخ من قبيل الثانية لا الاولى
كما

وان الفصل القريب لا يكون الا واحدا لا يتم تواردعلى متباين على معلول واحد

كما تقدم ومنها ان الحد لا بد من تركيبه من الجنس
والفصل عند الشيخ كما في الاشارات فذهب اكثر
شارحيه الى الانكار وتقضوه بالاجزاء غير المحمولة كالجزء
العدد والبيت فانه يتم المحدود بذكرها مع ان شيا
منها ليس مما ذكر قال نصير الدين الطوسي مراد الشيخ
مما ذكر بعض بعض الحدود لا كلها والحق ما ذكره
الشيخ بناء على ما ذكره من ان المركب الحقيقي لا بد من
اندراجه تحت مقولة من المقولات العشر كما هو
مذهب الاقدمين وكثير من المتاخرين وحينئذ كل
حد تام له جنس وفصل وجد شئ له اجزاء محمولة ام لا
فالعدد مثلا احده كم مركب من الاحاد والبيت جسم
مركب من السقف والجدار فحاصله ان الحد التام هل
لا بد من تركيبه من الجنس والفصل او تارة وتارة
خلاف مبني على الخلاف في انه لا بد من اندراجه
تحت مقولة وفي صحة التعريف بالاجزاء المحمولة اقول
ومما ينبغي على هذا صحة التعريف بالنطق فصل
ان قلنا بالصحة وبطلانه ان يقال الناطق فصل
مثلا ان قلنا بالصحة بعدمه فاحفظه ومنها هل
اختلاف المعروضات بالماهية يوجب اختلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)